



Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/CHE
27 February 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



ملخص

تقرير الاستعراض المتعمق للبلاد الوطني

المقدم من

سويسرا

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1(CHE

فريق الاستعراض مؤلف من:

ماريانو باور، المكسيك
جان جاك بيكر، فرنسا
أنيكيت غاي، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ
الطاهر الحاج صادق، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية
بشأن تغير المناخ، المنسق

ملخص^(١)

١- أجري الاستعراض المتعمق لبلاغ سويسرا الوطني الأول في الفترة ما بين آب/أغسطس ١٩٩٥ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٦، واشتمل على زيارة للبلد قام بها فريق الاستعراض في الفترة من ١١ الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وكان الفريق يضم خبيرين من فرنسا والمكسيك.

٢- والسلطات السياسية في سويسرا تتقاسمها الحكومة الاتحادية و٢٦ كانتونا تشكل الاتحاد، ويحدد الدستور المسؤوليات عن اصدار القوانين على كل واحد من مستويات الحكم. وعملية صياغة التشريعات عملية مطولة، وكثيرا ما تتخذ القرارات النهائية عن طريق استفتاءات وطنية. وثمة بالتالي غموض متأصل فيما يتعلق بالسرعة التي يمكن بها تنفيذ السياسات.

٣- وتفي الواردات بنحو ٨٥ في المائة من امداد الطاقة الأولية في سويسرا. وتولد المحطات الكهرمائية نحو ٦٠ في المائة من انتاج الطاقة الكهربائية المحلية، وتولد المحطات النووية نحو ٤٠ في المائة من الطاقة الكهربائية. واذا مدد الى ما بعد عام ٢٠٠٠ الوقف الاختياري الراهن لبناء المحطات النووية الجديدة في سويسرا، فقد يتعين تلبية جزء من الطلب على الطاقة الكهربائية بواسطة الاستيراد أو بحرق الوقود الأحفوري، بما يترتب على ذلك من آثار مهمة على صعيد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وكان نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يبلغ نحو ٦,٧ أطنان في عام ١٩٩٠، مقابل ما متوسطه نحو ١٢ طنا في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكانت سويسرا تحتل المرتبة العاشرة من حيث ارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية، وتسجل فيها أدنى كثافة من حيث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من البلدان الثلاثة والعشرين المشاركة في الوكالة الدولية للطاقة.

٤- وشمل جرد غاز الدفيئة غازات الدفيئة الثلاثة الرئيسية وكذلك السلائف. واستخدم مزيج من منهجيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وجرد الانبعاثات الجوية لعام ١٩٩٠. ولم توفر سوى عوامل انبعاثات مجمعة، مما يصعب معه إعادة تشكيل بيانات الجرد. وبلغ إجمالي مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ٤٥ ٧٠٠ جيغا غرام في عام ١٩٩٠. ولم تفصل البيانات الواردة من قطاع "الزراعة" عن

(١) عملا بالمقرر ٢/م أ-١ (انظر FCCC/CP/1995/7/Add.1)، أُحيل مشروع التقرير الكامل الى الحكومة السويسرية التي لم تبد أي تعليقات أخرى.

البيانات الواردة من قطاع "المساكن/التجارة" في تقدير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ولم تحسب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من طاقة الكتلة الحيوية. وشمل الجرد تنحية الايونات بواسطة البالوعات، حيث تم عزل ٢٠٠ جيجا غرام من ثاني أكسيد الكربون. وانبعث ٢٧٤ جيجا غراما من الميثان في عام ١٩٩٠، معظمه في قطاع الزراعة، وجزء منه من مدافن القمامة. ومن حيث نصيب الفرد، تبلغ هذه الانبعاثات نحو نصف متوسطها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكانت بيانات انبعاثات الميثان من حرق الطاقة والعمليات الصناعية غير متاحة، حتى عام ١٩٩٥، بصورة منفصلة عن انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية، باستثناء ما يتعلق منها بالنقل. وانبعث ١٥.٢ جيجا غرام من أكسيد النيتروز في عام ١٩٩٠ من الزراعة أساسا. وكانت التقديرات تقريبية باستثناء تقديرات قطاع النقل. وتستند تقديرات السلائف الى دراسة أجريت في عام ١٩٨٧ في اطار مرسوم الهواء النقي.

٥- وأعلنت سويسرا لدى التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ عن هدف وطني حددته لنفسها قوامه تثبيت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٠٠ عند مستويات عام ١٩٩٠، ثم تخفيضها بعد عام ٢٠٠٠. وتحدد استراتيجية مكافحة تلوث الهواء لعام ١٩٨٦، في جملة أمور، أهداف تقضي بالعودة الى مستويات الانبعاثات لعام ١٩٦٠ من أول أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين، وانبعاثات المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية.

٦- وتستهدف السياسات والتدابير القطاعية غازات الدفيئة الى حد كبير، وهي سياسات وتدابير بدأ العمل بها تنفيذا لعدة مواد من الدستور والقوانين الاتحادية وقوانين الكانتونات بشأن الطاقة، وحماية البيئة، والمواد الخطرة، والحرجة. وقدمت معلومات عامة عن حالة تنفيذ السياسات والتدابير. فقد أشار مثلا التقييم السنوي لبرنامج الطاقة لعام ٢٠٠٠ الى أن نحو ثلث الأرباح المتوقعة من استخدام الطاقة المتجددة وتثبيت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد تحققت بعد مرور أربع سنوات من البرنامج العشري، وتبين الدراسات أن السياسات والتدابير الرامية الى تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة تنفذ عموما، وإن اختلف التنفيذ فيما يخص التغطية باختلاف الكانتونات وقطاعات استهلاك الطاقة. وتوقع سويسرا أن تحقق أهداف البرنامج بحلول عام ٢٠٠٠.

٧- وسجل عدد هام من التطورات منذ تقديم البلاغ الأول. فقد تقدم النقاش حول قانون الطاقة المتوقع أن يحل محل المرسوم المتعلق باستخدام الطاقة بعد عام ١٩٩٨. ويجري في نفس الوقت اعداد مشروع قانون معني بخفض ثاني أكسيد الكربون سيتيح فرض رسم ثاني أكسيد الكربون اذا فشلت التدابير الأخرى في تحقيق الأهداف المحددة. وتهدف "مبادرة الألب" المعتمدة الى تحويل كل ما يتم نقله برا عبر جبال الألب لينقل بالسكك الحديدية في غضون السنوات العشر القادمة؛ وتناقش حاليا اقتراحات لزيادة الرسوم المدفوعة على الوقود ولفرض نظام رسوم منقح على الشحن البري في سبيل توليد إيرادات لبناء محور السكك الحديدية الجديد عبر جبال الألب. وأقر رسم على انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية، ويتوقع أن يبدأ العمل بهذا الرسم في عام ١٩٩٧.

٨- ولا يوفر البلاغ الوطني ما يكفي من المعلومات التي تتيح لطرف ثالث الامام الكامل بتحليل الاسقاطات، على الرغم من أن بعض الايضاحات قدمت أثناء زيارة البلد. وقدمت الانبعاثات المتوقعة في عام ٢٠٠٠ من ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز، وأكاسيد النيتروجين، واول أكسيد الكربون، والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية.

٩- وتم تصويب الرقم المتعلق بثاني أكسيد الكربون المستخدم لتحليل الاسقاطات والوارد في الجرد، لمراعاة التقلبية المناخية. ويتوقع أن تنخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الاجمالية بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، غير أنها ستزيد بنسبة ١,٣ في المائة اذا لم يطبق عنصر التصويب المناخي. كما قدمت الاسقاطات عن عام ٢٠٣٠ بالنسبة الى ثاني أكسيد الكربون المتصل بالطاقة، بافتراض استمرار السياسة المتفق عليها فعلا (ولا سيما المرسوم المتعلق باستخدام الطاقة). وتنخفض هذه الانبعاثات بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠، غير أنها ستزيد بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠ مصوبة بحسب ما يقتضيه المناخ.

١٠- ويتوقع انخفاض بنسبة ٧ في المائة في انبعاثات الميثان في عام ٢٠٠٠ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠. واستخدمت البيانات من جرد الماشية لعام ١٩٩٣ وصولا الى أفضل تصور للانبعاثات الزراعية في عام ٢٠٠٠، في غياب تقدير مسقط مناسب. ويتوقع أن تزيد انبعاثات أكسيد النيتروز - التي لا تشمل سوى بيانات من قطاع النقل - زيادة حادة بنسبة ٧٥ في المائة بسبب بدء العمل بالمحولات الحفازة.

١١- وتمت خلال الزيارة للبلد زيادة بلورة الوصف الموجز، الوارد في البلاغ الوطني، والمتعلق بالبحث في مجال تقييم القابلية للتأثر وفي مجال الآثار التي يتوقع أن تترتب على تغير المناخ. ولم تتخذ بعد أي تدابير تكيف، غير أنه ثمة وعي باحتمال ضرورة اللجوء الى تلك التدابير. وعقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٥ حلقة تدارس عن "آثار تغير المناخ وخيارات التكيف"، ويجري في المكتب الاتحادي المعني بالبيئة والأحراج والمناظر الطبيعية اعداد ورقة عن احتياجات البحث المحددة. وقدمت سويسرا بالاضافة الى ذلك ورقة الى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تقترح فيها عقد حلقة تدارس لاستكمال المبادئ التوجيهية التقنية لتقييم الآثار وخيارات التكيف التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

١٢- وبلغت المساعدة الانمائية الرسمية السويسرية ٠,٣٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٤. واتخذ قرار في عام ١٩٩١ بإنشاء صندوق خاص للتعاون الدولي مع البلدان النامية في مجال البيئة العالمية بمبلغ ٣٠٠ مليون فرنك سويسري لمدة خمس سنوات. وهذا التمويل "الجديد والاضافي" استخدم في جانب منه لتغطية مساهمة سويسرا في مرفق البيئة العالمية، واستخدم في جانب آخر لتغطية أنشطة التعاون الثنائية. ونظرا الى أن التمويل الخاص المقرر في عام ١٩٩١ بالكامل، سيقدم التمويل من المصادر العادية لمواصلة الأنشطة الثنائية، ربما بمستوياتها الحالية. أما فيما يتعلق بمرفق البيئة العالمية، فقد يقترح اثتمان اطاري جديد لمواصلة المشاركة السويسرية. واعتبر احتمال اشتراك القطاع الخاص السويسري في الأنشطة المنفذة بصورة مشتركة احتمالا ضئيلا، نظرا الى أن الشطر الكبير من الانبعاثات السويسرية ناجم عن قطاعي النقل والمساكن، وهما قطاعان يتسمان بمصادر لا مركزية صغيرة، وليس ناجما عن مرافق المنفعة العامة والصناعة. كما لاحظ فريق الاستعراض المتعمق أن سويسرا قدمت في الماضي دعما ماليا الى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، وهي تواصل تقديم ذلك الدعم.

١٣- ووصفت بتفصيل أكبر في الاستعراض المتعمق حملات الاعلام التي اضطلعت بها المنظمات الحكومية وغير الحكومية. كما تدعم سويسرا وحدة الاعلام المتعلق بالاتفاقيات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.